عبد المنعم علي عيسى

فتق جديد في نسيج القطبية الأحادية

حمل البيان الصادر يوم الجمعة ١٠ آذار الجاري في بكين والذي احتوى الإعلان عن اتفاق سعودي إيراني برعاية صينية العديد من المؤشرات في شتى الاتجاهات سواء أكان لجهة توقيته أم لجهة المكان الذي صدر منه، لكن الأهم في تلك المؤشرات هو أنه كان يمثل «قفزة» سعودية هي الثالثة بعيداً عن «المركب» الأميركي، بعد أن فعلت الرياض ذلك الأمر مرتين في غضون الأشهر القليلة الماضية أولاهما مثّلها التصويت في اجتماع «أوبك بلس» يوم ٥ تشرين الأول ٢٠٢٢ الذي جاء خارج «الإملاء» الأميركي، وثانيتهما تصريحات وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان من على منبر «مؤتمر ميونيخ للأمن» يوم ١٨ شباط المنصرم والتي يصح توصيفها على أنها تندرج في سياق رؤية سعودية جديدة للأزمة السورية، التي سيكون لمسارها وللحلول التي ستؤول إليها دور في تركيب الأحجار المبعثرة على امتداد المنطقة المتدة ما بين الخليج العربي والمغرب الأقصى.

جاء في البيان الصادر من بكين أن الطرفين اتفقا على «استئناف العلاقة بينهما» وحددا موعدا «خلال شهرين لفتح السفارات»، ولربما كانت العبارات السابقة كافية للقول إن الاتفاق وهو بحجم تحول نوعي سوف يرخي بظلاله على الكثير من الملفات الساخنة في سورية والعراق ولبنان واليمن، لكن التفاصيل التي أوردتها وكالة الأنباء السعودية «واس» من شأنها أن تضيف الكثير إلى معالم المشهد سابق الذكر، فقد جاء في التقرير الذي نشرته هذه الأخيرة أن الاتفاق جاء استجابة «لمبادرة الرئيس الصيني شي جين بينغ من أجل تطوير علاقات حسن الجوار بين المملكة السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية»، وأن «بكين تقدمت بطلب رعاية المحادثات بين الرياض وطهران»، ثم أضاف التقرير إن تلك المحادثات جرت «ما بين ٦ و١٠ آذار»، وما تراكمه تلك المعطيات التي وردت في سياق تقرير «واس» كثير، لكن البارز منها هو سعي صيني لترتيب أوراق المنطقة التي شكلت الفوضى المنتشرة فيها منذ «دزينة» من السنين عامل استثمار للغرب، وللولايات المتحدة على وجه الخصوص، بشكل أتاح تعزيز قبضة هذه الأخيرة على العالم وصولا إلى إمكان التفكير برسم خرائط جديدة للمنطقة بطريقة تلائم مشروعها الذي كان من بين أهدافه رسوخ «ضفرها» المتقدم بعدما تكثفت في دواخل هذا الأخير ملامح قلق واضحة تجاه ذلك الفعل كان من بينها ثبوت قناعة أن عواصف «الربيع العربي» لم تجعل من الكيان أكثر أمنا واستقرارا بل على العكس من ذلك فإن المآلات التي قادت إليها تلك العواصف أظهرت، بما لا يدع مجالا للشك، أن الكيان بات أبعد في وضع هو الأصعب منذ قيامه، ولربما تمظهر ذلك، أكثر ما تمظهر، ببروز عقدة «العقد الثامن» التي راحت تتداولها مراكز دراسات، وساسة صهاينة، وهي تشير إلى «سقوط الهيكل» قبيل أن يتم عامه الثمانين في المرتين اللتين قام فيهما.

تشير فترة الأيام الأربعة التي خيضت على مداها المفاوضات ما بين الطرفين برعاية صينية إلى معطيين اثنين أولهما أن الظروف كانت ناضجة تماما للخروج بما خرجت به وهذا له علاقة بالقراءة السعودية للتوتر الغربي الإيراني الحاصل منذ أشهر، وثانيهما أن بكين ترتّب بعدسة واسعة تطول كل البؤر التي يستثمر فيها نظام الهيمنة الأميركي على العالم، وفي سياق مراقبتها، تجهد محاولة الشد بتلك البؤر نحو سياقات من شأن النتائج التي تؤول إليها أن تشكل «فتقا» في نسيج ذلك النظام، والمؤكد هو أن بكين «١٠ آذار» نجحت بدرجة تامة في إغلاق بؤرة وازنة لطالما شكلت موطنا يعتاش عليه الأميركي جنبا إلى جنب العديد من البؤر التي تنتشر على امتداد هذا العالم، والفعل هنا قد يمهد الطريق إلى إغلاقات أخرى ربما تشهد سيناريوهات مشابهة كانكساب مباشر، أو غير مباشر، لحظة بكين، نحو ترسيخ الاستقرار على ضفتي الخليج العربي بكل تداعياتها المفترضة على المعقدين العربي والإيراني.

كانت لبكين نظرتها «المتأنية» تجاه الصراع المندلع ما بين الغرب من جهة وبين روسيا من جهة أخرى، ولربما كانت «المبادرة» التي قدمتها لحل ذلك الصراع عشية ولوجه عامه الثاني تعبيراً صارخاً عن الهدف الذي يمكن لها الذهاب إليه في دعم موسكو، وذلك السقف يقع تحت خط اشتعال مناخات التوتر العالمية، وبمعنى آخر ترى بكين، بعكس واشنطن، أن إطفاء الحرائق هو السبيل لمد نفوذها وتنامي دورها الأمر الذي يعطي لـ«المشروع الصيني» دفعا وازنا إزاء أبعاد حضارية وإنسانية وهي لازمة لتعويض الفوارق فيما بينه وبين نظيره الأميركي المتفوق من حيث القوة الاقتصادية والتكنولوجية مع لحظ أن تلك الفوارق تبدو متغيرة بشكل متسارع، والتغير إياه غالبا ما يصب في الكفة الصينية التي ما انفكت تراكم أسباب القوة في مسعاها لتقليص تلك الفوارق، والمؤكد الآن هو أن «محطة ١٠ آذار» لا تختلف في نهجها ولا في الأدوات المستخدمة فيها عن «المبادرة» التي أطلقها وزير الخارجية الصيني وانغ يي، لحل الصراع الروسي الغربي على الأرض الأوكرانية، وكلاهما ينهلان منهجيتهما من جعبة «الحزام والطريق» التي أطلقتها بكين العام ٢٠١٢ وخيارها فيها كان هو «السلعة وتأمين مرورها» كبديل عن «الدبابة» التي قد تستطيع الوصول لكنها قد لا تستطيع البقاء.

عالم ما بعد ٢٥ كانون الأول ١٩٩١، الذي شهد انهيار الاتحاد السوفييتي وانفراد الولايات المتحدة بالسيطرة العالمية، يتفكك، والجدارات التي ابتنتها واشنطن، وكذلك تل أبيب، في المنطقة تتهاوى، مع لحظ أن انهيار نظام قديم يحدث هكذا دفعة واحدة، لكن بناء آخر بديل على أنقاضه يكون بوضع حجرة فوق حجرة عبر مشاورة التوازن الذي أحدثه ذلك الفعل الذي يبدو أن «المعمار» الصيني يتقنه بدرجة لا خوف فيها، على التوازن، من على المداميك.

نتيجة تفشي البطالة وانتشار المخدرات والسلاح العشوائي

ارتفاع حالات الانتحار في مناطق سيطرة الاحتلال التركي والتنظيمات الإرهابية

سجلت حالات الانتحار ارتفاعاً ملحوظاً خلال الأشهر القليلة الماضية في مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية والفصائل الموالية للاحتلال التركي في شمال غرب سورية. وذلك نتيجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة بدءاً من البطالة وترويج المخدرات وصولاً إلى الانتشار العشوائي للسلاح، التي دفعت بالكثيرين للتخلص من حياتهم هرباً من الواقع الصعب، وسط مخاوف من زيادة عدد هذه الحالات خاصة بعد حدوث الزلزال الذي ضرب تلك المناطق.

وذكر مايسمى «فريق منسقو استجابة سورية» في إحصائية جديدة له، أن عدد حالات الانتحار في شمال غرب سورية «ارتفع منذ بداية العام الحالي إلى ٩ حالات بينها ٥ حالات باءت بالفشل، وذلك بعد تسجيل حالة انتحار جديدة في الشمال السوري خلال الـ٢٤ ساعة الماضية»، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس.

وأشار «الفريق» إلى أن ذلك يترافق «مع ازدياد المخاوف من زيادة عدد الحالات بعد الأحداث الأخيرة التي أعقبت حدوث الزلزال والتأثيرات النفسية على المدى البعيد، مذكراً بأن المنطقة سجلت العام الماضي ٨٨ حالة منها ٥٥ حالة انتحار، و٣٣ حالة انتحار فاشلة.

ولفت «الفريق» إلى أن فئة النساء شكلت الفئة الأكبر في الإحصائية الأخيرة «لعدم وجود من يساعدن على تخطي الصعوبات التي يعانين منها والبالغين غير القادرين على التعامل مع المصاعب والضغوط المختلفة التي تواجههم، إضافة إلى الحالة عدم الاستقرار التي تشهد تزايداً ملحوظاً في مناطق شمال غرب سورية».

وناشد «الفريق» المنظمات الإنسانية العاملة في مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية والفصائل الموالية للاحتلال التركي في شمال غرب سورية بمساندة المدنيين والنازحين وتأمين المتطلبات الأساسية لهم، خاصة في ظل ارتفاع أسعار المواد الأساسية والتوجيهات المستمرة بقطع المساعدات الإنسانية عن المدنيين»، إضافة لتأمين فرص عمل بشكل دوري للحد من انتشار البطالة في المنطقة.

كما أوصى بإنشاء مصحات خاصة لعلاج مدمني المخدرات في المنطقة، خاصة بعد انتشارها في تلك المناطق ودخول متعاطيها في حالة غياب للوعي الكامل وعدم قدرتهم على اتخاذ القرار أو منع أنفسهم من الانتحار.

وكالات

خضور: الإجراءات القسرية أحد التحديات التي تواجه سورية في إطار جهودها لمكافحة المخدرات

مندوب سورية الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا السفير حسن خضور (عن الانترنت)

أكد مندوب سورية الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا السفير حسن خضور، أن سورية دولة طرف في معظم الصكوك الدولية المعنية بمكافحة المخدرات وتهريبها واستعمالها لأغراض غير طبية، وهي حريصة على اتخاذ إجراءات هادفة لمنع نقلها أو تهريبها أو استخدامها لأغراض غير مشروعة.

ونقلت وكالة «سانا» عن خضور قوله في بيان له أمام لجنة المخدرات بدورتها السادسة والستين المنعقدة في فيينا: «إن أحد التحديات الأساسية التي تواجه سورية في إطار جهودها لمكافحة المخدرات هو الإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها بعض الدول، وأشكال الحصار المختلفة التي أدت إلى عرقلة جهودها ومنعتها من الحصول على التكنولوجيا اللازمة للكشف عن شبحات الاتجار وأماكن التصنيع اللامشروع للكبتاغون، كما منعتها من الحصول على المستلزمات المطلوبة لتنفيذ إجراءات فعالة في مكافحة المخدرات».

وأشار خضور إلى أن سورية عانت مطولاً من مشكلة المخدرات العابرة لحدودها، وموقعها الجغرافي جعلها ممراً إجبارياً لعبورها وتهريبها بين دول المنشأ ودول المقصد، مضيفاً: «إن هذه المشكلة تفاقمت في السنوات الأخيرة، بفعل سيطرة التنظيمات الإرهابية المدعومة من عدة دول على بعض المناطق الحدودية، ونشاط الجماعات الإجرامية العابرة للحدود، ما أدى إلى خلق مناخ ملائم لنقل وتهريب المخدرات وترويجها، وتوافر عوائد مالية كبيرة أسهمت في تمويل تلك التنظيمات الإرهابية».

وأعرب خضور عن قلقه الشديد من قدرة العناصر الإرهابية والإجرامية على ابتكار أساليب جديدة ومتنوعة لتهريب المواد المخدرة، من خلال امتلاكهم وسائل تقنية حديثة وعائدات مالية ضخمة ناجمة عن الاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة، داعياً إلى تضافر الجهود الدولية والتعاون الفعال لمواجهة هذا الخطر من خلال التبادل المستمر للمعلومات ذات الصلة، وتوفير المساعدات لتطوير القدرات الفنية والتجهيزات المخبرية التي لم تستطع سورية تحديثها منذ عام ٢٠١١ بسبب الإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة عليها، إضافة إلى توفير أجهزة الكشف الحديثة لضبط الحدود.

وكالات

مسلحو الفصائل في مارع احتجوا على تأخير تسليم رواتبهم

معلمون في اعزاز ينددون باعتداءات فصائل أنقرة على المدارس

نفذ معلمون وقفة احتجاجية أمس في مدينة اعزاز المحتلة بريف حلب الشمالي، تنديداً باعتداء مسلحين مما يسمى «الجيش الوطني» الموالي لقوات الاحتلال التركي على مدرسة في المدينة، وطالبوا بمنع التعدي على المؤسسات التعليمية، في ظل الفوضى التي تسود المناطق التي تنتشر فيها فصائل أنقرة.

وحسب مواقع إلكترونية معارضة، فإن المعلمين طالبوا باحترام «كرامة المعلم والكوادر التعليمية وحرمة المدارس، ومنع استخدام السلاح والتعدي على المؤسسات التعليمية»، مشيرة إلى أن الوقفة الاحتجاجية تزامنت مع تعليق الدوام ليوم واحد في مدارس مدينة اعزاز وريفها.

وأول من أمس اعتدى أحد أولياء الأمور وأشخاص آخرون، من بينهم مسلحون في «الجيش الوطني» على كادر ثانوية «عبدالله رجب»، مع تهديد بالسلاح.

وبعد الحادثة بساعات أصدرت ما تسمى «نقابة المعلمين السوريين الأحرار» بياناً، استنكرت فيه الاعتداء على الحرم المدرسي من شتم وضرب وتنكيل وتهديد بالسلاح.

وأعلنت «النقابة» وقوفها إلى جانب الكادر التدريسي والتربوي، وطالبت «الجهات القضائية والأمنية والعسكرية والمدنية» بتوفير الحماية للمعلم في الصف والمدرسة والشارع.

ومع تصاعد الفوضى وحالة الفلتان الأمني في المناطق التي تنتشر فيها قوات الاحتلال التركي والفصائل الموالية لها تتكرر حوادث الاعتداء على معلمين بريفي حلب الشمالي والشرقي، واستخدام السلاح للتهديد أو إطلاق النار في الهواء للترهيب.

الوقفة الاحتجاجية أمس في مدينة اعزاز، جاءت بعد يوم من تنظيم مسلحي ميليشيات «الجيش الوطني» الموالي للاحتلال التركي احتجاجاً في مدينة مارع بريف حلب الشمالي، تنديداً بتأخير تسليم رواتبهم منذ نحو شهرين.

ونقلت المواقع المعارضة عن سمته «الناشط» عبد السلام العبداللا: إن مسلحي «الجيش الوطني» باتوا يشعرون أن قضية تأخير الرواتب مقصودة، لأسباب متعددة بينها دوافع سياسية هدفها الضغط عليهم».

وذكر العبداللا أن ما تسمى «الحكومة المؤقتة» المنبثقة عن «الائتلاف» المعارض الذي يهيمن عليه «الإخوان المسلمون»، ويأتمر بأوامر الإدارة التركية كانت أصدرت تعميماً في الرابع من الشهر الجاري بأن تسليم الرواتب سيتم في الشهر ذاته من دون تحديد وقت لذلك.

وتكررت حالة تأخير تسليم الرواتب لمسلحي «الجيش الوطني» الذي ينتشر في مناطق بريفي حلب الشمالي والشرقي ومدينتي تل أبيض برية الرقة ورأس العين بالحسكة.

وكالات

الجيش فرض الهدوء في البادية واستهدف مواقع «النصرة» في سهل الغاب وجنوب إدلب

مقتل أحد متزعمي فصائل أنقرة بريف حلب وأهالي «العزبة» يطردون «قسد» من بلدتهم

حماة- محمد أحمد خيازي
دمشق- الوطن- وكالات

فرض الجيش العربي السوري أمس الهدوء الحذر في قطاعات البادية الشرقية التي يمشطها من خلايا تنظيم داعش الإرهابي، وواصل في الوقت نفسه رده على خروقات الإرهابيين لوقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد.

وبينما تصدى أهالي بلدة العزبة بريف دير الزور الشمالي لمسلحين من ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» وطردوهم من بلدتهم، قتل قيادي في «قسد» في مدينة الحسكة، وأحد متزعمي الفصائل الموالية للاحتلال التركي بريف حلب الشمالي.

وفي التفاصيل ذكر مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش العاملة بريف حماة، دكت بالمدفعية الثقيلة مواقع للإرهابيين في قريتي الزيارة والسرمانية بسهل الغاب الشمالي الغربي، في حين دكت الوحدات العسكرية العاملة بريف إدلب نقاط تمركز الإرهابيين في كفروعويد وبينين ومجدليا ومعربليت بريف إدلب الجنوبي.

وأوضح المصدر أن ضربات الجيش للإرهابيين جاءت رداً على خرقهم اتفاق وقف إطلاق النار بمنطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد، واعتدائهم فجر أمس بقذائف صاروخية على نقاط عسكرية للجيش في محاور ريف إدلب الشرقي.

من جهة ثانية، توفي مواطن يبلغ من العمر (٦٦ عاماً) في قرية خربة الجوز بريف إدلب الغربي، متأثراً بإصابته من جراء استهدافه من قوات حرس الحدود التركية «الجندرما» أثناء حراثة أرضه قرب الحدود مع لواء إسكندرون السليب شمال غرب إدلب، وذلك وفق ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

وفي البادية الشرقية، فرض الجيش العربي السوري الهدوء الحذر في مختلف القطاعات التي يمشطها من خلايا تنظيم داعش الإرهابي، وأكد مصدر ميداني لـ«الوطن» أن الجيش كبد مسلحي داعش مدنا بداية الأسبوع الجاري خسائر فادحة في قطاعات باديتي حمص الشرقية ودير الزور الغربية خلال عمليات البرية بتمشيط تلك القطاعات من وجودهم.

على خط موازٍ، نقلت وكالة «سانا» عن مصادر محلية أن «أهالي بلدة العزبة شمال دير الزور، اشتبكوا مع مسلحي ما يسمى «الجمارك»، التابعين لـ«قسد» على خلفية محاولتهم اختطاف أحد المواطنين ومصادرة صهريج مازوت كان يقوده ويعود لمزارعين من البلدة، ما أدى إلى إصابات بين مسلحي الميليشيات والمدنيين».

وبينت المصادر أن الأهالي «طردوا مسلحي الميليشيات من البلدة بعد استهداف سياراتهم، وسط مخاوف من قيام الميليشيا باقتحام البلدة وارتكاب جرائم بحق المواطنين».

إلى ذلك قتل قيادي في استخبارات «قسد» من جراء استهدافه على يد مسلحين مجهولين في حي الطلائع بمدينة الحسكة ضمن مناطق نفوذ ما يسمى «الإدارة الذاتية» الكردية التي تهيمن عليها «قسد»، وفق مصادر إعلامية معارضة، التي ذكرت أن القيادي كان يتسلم الملفات الخارجية لدى استخبارات «قسد».

من جهة ثانية، قتل أحد متزعمي الفصائل الموالية للاحتلال التركي بهجوم استهدف سيارته في بلدة شمارخ بريف حلب الشمالي، على ما ذكرت «سانا».

ونقلت الوكالة عن مصادر محلية أنه «في إطار استمرار الاقتتال بين التنظيمات الإرهابية انفجرت عبوة ناسفة صباح (أمس) بسيارة تابعة لأحد متزعمي ما يسمى «الجبهة الشامية» التابعة لما يسمى «الجيش الحر» الموالي للاحتلال التركي في بلدة شمارخ في الريف الشمالي، ما أدى إلى مقتله على الفور وتدمير سيارته».

كما عثر على جثة أحد مسلحي ميليشيا «لواء صقور الشمال» المنضوية في ما يسمى «الجيش الوطني» مقتولاً بظروف غامضة داخل أحد مقرات الفصيل في قرية مبيناكي التابعة لناحية شران بريف عفرين المحتلة شمال حلب، وذلك وفق ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة.

وفي السياق، أقدمت مجموعة مسلحة مجهولة الهوية من المصادر ذاتها على اختطاف عضو دائرة عين العرب لما يسمى «حزب الوحدة الديمقراطي الكردي»، أثناء عودته من عمله في قرية داوالي بريف عين العرب شرق حلب، والقائد له إلى جهة مجهولة واعتدت عليه بالضرب المبرح ما أدى إلى كسر إحدى ساقيه وإصابته بجروح، ومن ثم جرى رميه على أحد الطرقات في ناحية الشيوخ التحتاني، حيث جرى نقله إلى المشفى لتلقي العلاج.

وأشارت المصادر إلى أن الحزب وجه اتهامات لما يسمى «الشبيبة الثورية» التابعة لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» بالوقوف خلف عملية اختطافه والاعتداء عليه.

كما أفادت المصادر ذاتها بأن مسلحين من ميليشيات «السلطان مراد» التابع لـ«الجيش الوطني»، اختطفوا راعي أغنام وسرقوا ٢٠ رأساً، بعد أن اجتازوا السواتر الترابية في قرية مبروكة، التي تعتبر الخط الفاصل بين مناطق سيطرة «قسد» ومناطق سيطرة فصائل الاحتلال التركي، حيث جرى نقله إلى ما يسميها الاحتلال التركي مناطق «نبع السلام» شمال الحسكة.

قوات للجيش العربي السوري في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد (عن الانترنت – أرشيف)

في سياق قانون إعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم

الدنمارك تصنف اللاذقية وطرطوس مدينتين آمنتين بعد دمشق وريفها

أضافت السلطات الدنماركية محافظتي اللاذقية وطرطوس إلى قائمتها للمناطق الآمنة في سورية لتضاف إلى محافظتي دمشق وريف دمشق اللتين أعلنتهما سابقاً مدناً آمنة.

وحسب مواقع إعلامية معارضة، فقد أعلنت «دائرة الهجرة الدنماركية» في وقت سابق عن إضافة اللاذقية وطرطوس إلى قائمة «المدن الآمنة».

وفي وقت سابق العام الماضي، ذكرت مواقع معارضة أن الحكومة الدنماركية تعمل على قانون إعادة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، وذلك في إطار سياستها الصارمة تجاه الهجرة، ورغبتها في خفضها إلى الصفر، وإعادة طالبي اللجوء إلى وطنهم إن أمكن، وذلك بعد تصنيفها أجزاء من سورية على أنها بلد عودة آمن، وبدء سحب تصاريح الإقامة لطالبي اللجوء السوريين.

وحينها، قالت رئيسة الوزراء الدنماركية ميت فريدريكسن: «إذا لم تعد بحاجة إلى الحماية لأن الخطر لم يعد موجوداً، فعليك العودة إلى وطنك والمساعدة في إعادة الإعمار هناك»، في حين أكدت الأمينة العامة للمجلس الدنماركي للاجئين «DRC» شارلوت سليبتي، أنه وعلى الرغم من أن الحرب لم تنته فإن السلطات الدنماركية تعتقد أن الظروف في دمشق جيدة للغاية بحيث يمكنها الآن إعادة اللاجئين السوريين إلى هناك.

وتعليقاً على قرار إضافة محافظتي اللاذقية إلى قائمة المدن الآمنة قالت منظمة «هيومن رايتس ووتش»: إن القرار الجديد «يعني أن اللاجئين السوريين الآتين منهما قد يفقدون الحماية المؤقتة في الدنمارك ويجبرون على العودة إلى سورية، معتبرة أن هذه الخطوة «مثيرة للجدل».

وكالات

لا مؤشرات على عقد الاجتماع «الرباعي» اليوم في موسكو كما أعلنت أنقرة

سوسان: مشاركتنا لا تزال قيد البحث بوغدانوف: نقوم بالاستعدادات

معاون وزير الخارجية والمغتربين أيمن سوسان

نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف

أعلنت دمشق بعد ظهر أمس أن مسألة مشاركتها في الاجتماع الرباعي على مستوى نواب وزراء خارجية سورية وروسيا وإيران وتركيا التي سربت أنقرة أنه سيعقد اليوم وغداً في موسكو، «لا تزال قيد البحث»، على حين أعلنت روسيا في التوقيت ذاته أنها تقوم بالاستعدادات للاجتماع الذي يأتي في إطار مسار تطبيع العلاقات بين دمشق وأنقرة.

وبعكس إعلان دمشق وموسكو، تواصل المداولات بشأن الاستجابة لموقف دمشق المتمثل بضرورة الحصول على ضمانات من تركيا بالانسحاب من الأراضي التي تحتلها قبل حصول أي لقاء سياسي يجمع الطرفين على طاولة مباحثات واحدة.

وكالة «سبوتنيك» نقلت عن معاون وزير الخارجية والمغتربين أيمن سوسان، قوله رداً على سؤال عما إذا كانت سورية ستشارك في الاجتماع: «نبحث في الموضوع».

وتزامناً، قال المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، تعليقا على المعلومات بشأن الاجتماع: «نقوم بالاستعدادات»، وذلك حسب موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني.

والإثنين الماضي نقلت وكالة «أنباء الأناضول» عن مصادر دبلوماسية تركية: إن العاصمة الروسية موسكو ستستضيف يومي ١٥ و١٦ من آذار الجاري، اجتماعاً حول سورية بين نواب وزراء خارجية تركيا وروسيا وإيران وسورية، على حين أكدت مصادر «الوطن» الأحد الماضي أن لا مواعيد محددة حتى الآن لانعقاد الاجتماع، وأن دمشق منفتحة على كل الجهود الرامية لبناء الحوار مع أنقرة وفقاً للثوابت والأولويات التي يأتي في مقدمتها استعادة أراضيها المحتلة.

من جانب آخر وبعد إعلان رئيس الإدارة التركية رجب طيب أردوغان موعد الانتخابات في ١٤ أيار القادم، واصل مرشح تحالف الأمة الرئاسي المعارض، كمال كيليتشدار أوغلو الضغط على الأول من باب ملف اللاجئين السوريين.

وأكد كيليتشدار أوغلو من الحدود التركية السورية وفق «روسيا اليوم»، أنهم سيعيدون السوريين إلى بلدهم، في غضون عامين فقط على أبعد تقدير، في حال فازوا في الانتخابات المقبلة، من دون أن يدخل في تفاصيل كيفية إعادتهم.

وكالات

سفير البحرين يؤكد حرص بلاده على تعزيز علاقاتها مع سورية

سفير البحرين في دمشق وحيد مبارك ورئيس غرفة صناعة دمشق وريفها غزوان المصري (عن الانترنت)

أكد سفير البحرين في دمشق وحيد مبارك حرص بلاده على تعزيز علاقاتها مع سورية وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين.

وحسب وكالة «سانا» أعرب السفير مبارك خلال زيارته إلى غرفة صناعة دمشق وريفها عن عمق العلاقات الأخوية التي تجمع سورية والبحرين، معبراً عن تطلعه للعمل من أجل تطوير وتوسيع هذه العلاقات في جميع المجالات وتفعيل دور الغرف الصناعية والتجارية ورجال الأعمال في البلدين في ودعا مبارك غرف الصناعة في سورية إلى المشاركة في المعارض المتخصصة التي تقام في البحرين والاستفادة من التسهيلات التي تقدمها بلاده للمشاركين في هذه المعارض ولرجال الأعمال الراغبين في الاستثمار، مشيراً إلى أن البحرين لديها غرفة مشتركة واحدة للتجارة والصناعة وهي من أقدم الغرف التجارية في منطقة الخليج، ومصانع متخصصة بصناعة الألمنيوم والبتروكيماويات التي تصدر انتاجها للخارج.

من جانبه أبدى رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها غزوان المصري استعداد الغرفة للتعاون في شتى المجالات وبحث فرص الاستثمار والتبادل التجاري للمواد التي تدخل في هذه الصناعات وخاصة البتروكيماوية، لافتاً إلى أهمية التنسيق المشترك للمشاركة في المعارض التي تقام في كلا البلدين وتنشيط الزيارات المتبادلة بين الفعاليات الاقتصادية في البلدين، ووضع رؤية مشتركة لتفعيل التعاون في مجالات الاقتصاد والاستثمار.

شارك في الاجتماع نائب رئيس الغرفة طلال قلعه جي وخازن الغرفة جورج داود وأعضاء مجلس الإدارة حسام عابدين وأدهم الطباع ونور الدين سحاح.

وكالات

شكري: سورية حاضرة في الضمير المصري والعربي ولا بد من نهاية لأزمتها

وزير الخارجية المصري سامح شكري (عن الانترنت)

جدد وزير الخارجية المصري سامح شكري تأكيد بلاده ضرورة التوصل إلى تسوية للأزمة في سورية التي قال إنها حاضرة في الضمير المصري والعربي وإن هناك اهتماماً من الدولة المصرية بسورية انطلاقاً من الروابط بين الشعبين والحكومتين.

وحسب موقع «المصري اليوم» قال شكري خلال مداخلة هاتفية عبر شاشة «القاهرة والناس»: إن «الأزمة السورية لا بد أن يكون لها نهاية»، مؤكداً أن مصر تسهم في إيجاد السبل التي تؤدي إلى رفع المعاناة عن الشعب السوري، إضافة إلى احتضان الأشقاء في سورية.

وأكد شكري، أن هناك اهتماماً من الدولة المصرية بسورية، انطلاقاً من الروابط بين الشعبين والحكومات، والتي امتدت على مدى قرون، مشيراً إلى أن «سورية حاضرة في الضمير المصري والعربي، وفي السابع والعشرين من الشهر الماضي، نقل وزير الخارجية المصري للرئيس بشار الأسد خلال استقباله له رسالة من الرئيس عبد الفتاح السيسي وأبلغه تحيات الرئيس السيسي واعتزازه بالعلاقات التاريخية بين سورية ومصر، وحرص القاهرة على تعزيز هذه العلاقات وتطوير التعاون المشترك بين البلدين.

وحينها، اعتبر شكري أن العلاقة السورية المصرية هي ركن أساسي في حماية الأقطار العربية، مؤكداً أن مصر ستكون دائماً مع كل ما يمكن أن يساعد سورية، وستسير قدماً في كل ما من شأنه خدمة مصالح الشعب السوري الشقيق.

وأشار شكري إلى الروابط التي تجمع بين الشعبين السوري والمصري، لافتاً إلى أن السوريين المقيمين في مصر أظهروا قدرة كبيرة على التأقلم مع المجتمع المصري، وحققوا نجاحاً كبيراً في أعمالهم في مختلف المجالات.

وكالات

قولاً واحداً

منذر عيد

العبرة في النتائج لا في المبررات

دخل الاجتماع الرباعي لنواب وزراء خارجية سورية وتركيا وروسيا وإيران، الذي جرى الحديث عن انعقاده في موسكو قبل أسبوع، دوامة تحديد الزمان، بين اليوم والغد، وخلال أيام وأسابيع، ومن باب وجوب الابتعاد عن الخوض في غمار الحديث في المجهول، فإننا لن نتطرق إلى متى سيعقد ذاك الاجتماع، ولكن من باب الحديث المتراكم عن ضرورة وأهمية حدوثه، فمن الواجب الحديث عن مبررات كل طرف للدعوة إليه وحضوره من عدمها، أو التريث في حدوثه إلى حين نضوج تلك المبررات.

إننا حكماً لا نشكك في نيات المجتمعين، لكن النيات الحسنة لا تثمر بالضرورة أفعالاً جيدة، ونشدد على أن الغاية من انعقاد الاجتماع «الرباعي» ليست أخذ صور تذكارية وإضافته إلى أرقام الاجتماعات التي تمت سابقاً في سبيل حل الأزمة السورية.

والآن ما مبررات كل طرف للدعوة إلى حضوره أو التريث:

أولاً: إن مبررات تركيا للإصرار على تحديد موعد الاجتماع وانعقاده، كثيرة وضاغطة بالنسبة للإدارة في أنقرة، لجهة حصاد ثمار هذا الاجتماع بعيداً عن نتائجه، وإضافته إلى سلة الإنجازات التي تحضرها قبيل الانتخابات المقررة في الرابع عشر من أيار المقبل، وذلك بهدف كسب رأي الناخب التركي، وحرق ورقة اللاجئين السوريين من يد المعارضة التي استخدمتها سابقاً في إظهار إخفاق الإدارة التركية وسياسة حزب العدالة والتنمية في التعاطي مع ملف اللاجئين السوريين.

يضاف، إن رئيس الإدارة التركية رجب طيب أردوغان يعي جيداً أهمية ورقة التقارب مع دمشق في عملية الضغط على الإدارة الأميركية، فأردوغان يرى في أي انفتاح دولي أو إقليمي على دمشق هو انتصار له وللحليف الروسي، ومن هنا فهو يعمل دائماً على إعلان نيته السير نحو دمشق، ولو بأرجل من «تايلون»، لحث واشنطن على الضغط على غريمه الدود المتمثلة بميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» وكسر شوكتها في شمال شرق سورية، كي لا تشكل خطراً على حدود بلاده الجنوبية، وهذا الأمر نعمه الإدارة الأميركية جيداً وهو ما دفع مؤخراً بمساعد الرئيس الأميركي وناتب مستشار الأمن القومي في إدارة جورج بوش، السفير الأميركي الأسبق في أنقرة وبغداد جيمس جيفري للتأكيد بعدم وجود نية لدى واشنطن لإنشاء دولة كردية في سورية.

ثانياً، من المؤكد أن موسكو حريصة بشكل أو آخر على حل الأزمة في سورية، وتدرك جيداً أن البوابة الرئيسية إلى ذلك هي أنقرة، إضافة إلى ذلك فإن روسيا حريصة على تمتين حبال الود مع إدارة أردوغان لأسباب متعلقة بالنزاع في أوكرانيا، لما تشكله تلك من ساحة اقتصادية مهمة وواسعة لموسكو، فتركيا مر لعبور الغاز والبضائع الروسية إلى أوروبا والعالم، كما أنها تشكل ضمان أمان لو سدا في وجه أي قرار متهور لحلف الناتو ضد موسكو، ومن المؤكد أيضاً أن تطبيع أنقرة علاقتها مع دمشق سيعمل على تعزيز دور موسكو في الشرق الأوسط، ويمكنها من الضغط أكثر على واشنطن للخروج من سورية.

إذا ما تفهمنا مبررات روسيا وتركيا وسعيهما للتعجيل في مسار التطبيع بين أنقرة ودمشق، فإن ثمة مبررات للأخيرة في تريثها، وقراءة الأمور بهدوء أكثر، فالحكومة السورية خبرت السياسة التركية، وكيفية تعاطيها مع الاتفاقيات، وتوريطها من تنفيذها، واتفاقيات «سوتشي» بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وأردوغان من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٢ التي لم تنفذ الإدارة التركية على تنفيذ أي منها، مبرر لدمشق في حذرها وتريثها، وموسكو دعت أكثر من مرة أنقرة إلى الالتزام بتعهداتها لجهة محاربة الإرهاب في إدلب، وفتح طريق حلب- اللاذقية «M4».

دمشق تدرك جيداً أن أي لقاء مع الجانب التركي يجب أن يبني على ضمانات، وما يفضي إلى نتائج في أرض الميدان، وأكدت مراراً وتكراراً أن هدفها ليس اللقاءات والترويج لها، وإنما هدفان هدفان أساسيان تتحدث عنهما، تحرير الأرض ويتمثل بانسحاب الاحتلال التركي من الأراضي السورية المحتلة، ثم وقف دعم الإرهاب، وخلاف ذ